الإلحاق بنفي الفارق عند الأصوليين وتطبيقاته الفقهية المعاصرة

الباحث
حسن بن سليمان النيجيري [١]

---

(١) باحث بكلية الشريعة والقانون جامعة الإنسانية وأستاذ القرآن واللغة العربية بكلية دار العلوم الإسلامية.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رحمة الله إلى العالمين، وعلى إخوانه النبيين المرسلين، وآله الطيبين الطاهرين، وأصحابه المهديين الهادين، والتابعين لهم والمتمسكين بهديهم إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإنَّ من رحمة الله تعالى بعباده أن أنزل عليهم كتابًا يبين لهم نهج السعادة في الدنيا، وطريق الفلاح في الآخرة، ويبين لهم فيه ما يحتاجون إليه من الأحكام الفقهية التي زادها الرسول صلى الله عليه وسلم بيانًا وتفصيلاً، وقد شاءتْ حكمته سبحانه أن تكون شريعة الإسلام خاتمة الشرائع والأديان، فجعلها صالحة لكل زمان ومكان.

ولا شك أن نصوص الشرع محصورة، وأنَّ الحوادث التي يحتاج المسلم لمعرفة حكم الله فيها غير منتهية؛ ولذلك اجتهد علماء أصول الفقه لوضع آليات وقواعد يتوصّل بها إلى حكم الله تعالى، لاسيما في الحوادث المسكوت عنها.

ويعتبر من أهمّ تلك القواعد، وهو الدليل الرابع من أدلة الأحكام ويأتي بعد القرآن والسنة والإجماع. والقياس هو:(حمل أحد المعلومين على الآخر في إيجاب بعض الأحكام لهما، أو في إسقاطه عنهما، بأمر جمَعَ بينهما في إثبات صفة وحكم لهما، أو نفي ذلك عنهما)([1]).

أسباب اختيار الموضوع:

وقد اختار الباحث أن يبحث في الإلحاق بنفي الفارق، وبدأ بقراءة ما كتب في الموضوع من دراسات سابقة، وتتمثل في كتب الأصول الحديثة والقديمة خاصة، ولم يجد الباحث في حدود اطلاعه من بحث الموضوع بشكل مستقل؛ اللهم إلا ما يذكر في كتب الأصول

---

(١) هذا التعريف للقياس هو تعريف القاضي الباقلاني؛ كما في: التلخيص، يُنظر: الجويني، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، التلخيص في أصول الفقه، دار البشائر الإسلامية- بيروت، سنة النشر ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م، تحقيق عبد الله جولم النبالي وبشير أحمد الغماري (١٤٥/٣)، ابن أمير الحاج، التقرير والتحرير في علم الأصول، دار الفكر- بيروت، سنة النشر ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م (٣/ ١٥٩) وهو ما اعتمده جمهور الأصوليين؛ كالغزالي، يُنظر:الغزالي، أبو حمد محمد بن محمد، المستصفى من علم الأصول، تحقيق الدكتور حمزة بن زهير حافظ (٤٨١/٣)، الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، المنخول من تعليقات الأصول، دلر الفكر، الطبعة الثالثة ١٩٩٨م، تحقيق محمد حسن هيتو (١/ ٤٢٢)، ووصفه الرازي: بأنه أسَدُّ ما قيل في هذا الباب، واختاره جمهور المحققين منا، يُنظر: الرازي، فخر الدين= =محمد بن عمر بن الحسين، المحصول في علم أصول الفقه، مؤسسة الرسالة، تحقيق الدكتور طه جابر فياض العلواني (٥/ ٥)، الآمدي أبكار الأفكار (٢١٠/١)، وانتقد ابن حزم هذا التعريف حتى وصف صاحبه بأنه لا يدري ما القياس ولا الفقه. يُنظر: ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد الأندلسي، الأحكام في أصول الأحكام، دار الحديث، سنة النشر ١٤٠٤هـ (٣٦٨/٧).

القديمة والحديثة من ذكر له ضمن مسالك العلة، وقد استفاد الباحث منها في معرفة مفاهيم الأصولية المختلفة التي لها تعلق بموضوع البحث، لكن الباحث لم يقف على مصدر أو مرجع واحد اهتمّ بذكر التطبيقات الفقهية المعاصرة للإلحاق بنفي الفارق.

أهمية الموضوع:

وتكمن أهمية هذا البحث في الجمع بين مسائل هذا البحث الأصوليّ ودراسته دراسة مستقلة، وكذلك في ذكر التطبيقات الفقهية المعاصرة له.

منهج البحث: اتبعتُ المنهج الاستقرائي التحليليّ القائم على استنباط والتحليل، لكنه استقراء جزئي للتمثيل وليس إلا....

مشكلة البحث:

يمكن صياغة إشكالية البحث كالتالي:

١- ماذا يقصد بالإلحاق بنفي الفارق؟.

٢- ما حجية الإلحاق بنفي الفارق في الاستدلال الفقهي؟.

٣- ما التطبيقات الفقهية للإلحاق بنفي الفارق في القضايا الفقهية المعاصرة ؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة قُسّم البحث وفق الخطة الآتية:

المبحث الأول: مفهوم الإلحاق بنفي الفارق وحجيته.

المطلب الأول: الإلحاق بنفي الفارق لغة.

المطلب الثاني: الإلحاق بنفي الفارق في اصطلاح الأصوليين.

المطلب الثالث: حجية الإلحاق بنفي الفارق.

المبحث الثاني: التطبيقات الفقهية المعاصرة للإلحاق بنفي الفارق.

المطلب الأول: المعاشرة بالواقي الذكري.

المطلب الثاني: السجائر الإلكترونية.

المطلب الثالث: قضاء القاضي مشوَّش التفكير.

المبحث الأول: مفهوم الإلحاق بنفي الفارق وحجيته

قبل أن نتطرق إلى أحكام الإلحاق بنفي الفارق وتطبيقاته، يحسن بنا أن نبين معنى الإلحاق بنفي الفارق في اللغة والاصطلاح.

المطلب الأول: مفهوم الإلحاق بنفي الفارق لغةً

أولاً: الإلحاق:

الإلحاق في اللغة اتباع شيء بشيءٍ آخر، يقال: ألحقتُ فلاناً بفلانٍ، أي أتبعته إياه حتى لحقه، ويقال أيضاً: لحِقْتُه وألحَقْتُه بمعنى كتبِعْتُه وأتبَعْتُه، ويُروى بفتح الحاء على المفعول، أي أنَّ عذابك ملحَق بالكفار يصابون به. وفي دعاء زيارة القبور: وإنا إن شاء الله بكم لاحقون([1]).

ثانيًا: نفي الفارق:

وهو مصدر نفي الشيء ينفيه نفيًا بمعنى: تنحَّى. ويُقال: نفيت الرجل وغيره نفيًا إذا طردته، ومنه قوله تعالى: {أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ}([2]).

والفارق:

من فرَّق، الفاء والراء والقاف أصيل صحيح يدلّ على تمييز وتزييل بين الشيئين، من ذلك الفرق فرق الشعر، يُقال: فرَّقته فرقًا، أي جعلته كلّ قسم في جهة([3]). وجاء في حديث الزكاة: قال عليه السلام (لا يُفَرَّق بين مُجتَمِعٍ ولا يُجْمَعُ بين مُتَفَرِّقٍ خشْيةَ الصَّدقة)([4]).

---

(١) الحديث أخرجه مسلم- كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء، برقم (٢٤٩)، شرح صحيح مسلم للقاضي عياض (٢/ ٤٦)، ويُنظر: ابن منظور، محمد بن مكرّم بن عليّ بن أحمد، لسان العرب ، دار المعارف ، كورنيش النيل– القاهرة، تحقيق عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم = محمد الشاذلي(ص، ٤٠٠٩)، ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكي ، معجم مقاييس اللغة ، دار الفكر، الطبعة ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م، تحقيق عبد السلام محمد هارون (٢٣٨/٥).

(٢) سورة المائدة الآية ٣٣. وما بعده ابن منظور لسان العرب مادة (نفي) (١٥/ ٣٣٦)، إبراهيم مصطفى معجم الوسيط (١/ ٩٧٣).

(٣) يُنظر: ابن منظر لسان العرب مادة: (فرق) (١٠/ ٢٩٩).، ابن فارس معجم مقاييس اللغة مادة: (فرق) (٤/ ٤٩٣- ٤٩٤) .

(٤) أخرجه البخاري- كتاب الزكاة، باب لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع، برقم (١٤٥٠) من حديث أنس رضي الله عنه، شرح صحيح البخاري للعيني، (٩/ ١٣).

المطلب الثاني: الإلحاق بنفي الفارق في اصطلاح الأصوليين

عند تتبع مصطلح "بنفي الفارق" في مظانِّه في كتب أصول الفقه، فإننا نجد أنّ أكثر الأصوليّين لا يعرّفه بتعريف محدّد، وذلك إما لوضوحه عندهم، أو لأنه يرد في بعض مباحث القياس([1]).

وممن بيّن معناه اصطلاحًا التلمساني([2]) فقال: "قياس لا فارق، حاصله: بيان إلغاء الفارق بين الأصل والفرع، والعلة موجودة في الأصل لثبوت حكمها فيه، فوجب كونها مشتركة سواء كانت جملة المشتركة أو بعضه"([3]).

وعرّفه ابن القيم([4]) بقوله: "هو أن لا يكون بين الصورتين فرقٌ مؤثر في الشرع"([5]).

وعرّفه الصنعاني بمثل ذلك([6]).

المطلب الثالث: حجية الإلحاق بنفي الفارق

يمكن الاستدلال على حجّية الإلحاق بنفي الفارق بما يلي:-

أولاً: أنّ القياس المعتبر شرعًا الذي يحتج به أهل العلم يشمل [الإلحاق بنفي الفارق]؛ لأنّه عبارة عن إلحاق فرعٍ بأصل في حكمه لعدم الفارق بينهما([7])، ولهذا قال الشافعي

---

(١) يراجع: الدكتور حمدان عبد الله الشمري، نفي الفارق وتطبيقاته في المغني لابن قدامة (ص، ٥).

(٢) هو أبو عبدالله محمد بن أحمد الحسني التلمساني، لُقب بالشريف التلمساني؛ لنسبه الشريف إلى بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم. وُلد في علوين أو علونين من أعمال تلمسان الجزائري سنة ٧١٠هـ وتُوفي سنة إحدى وسبعين وسبعمائة هجرية. يُنظر: الزركلي، خير الدين الزركلي، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين بيروت-لبنان، الطبعة الخامسة عشرة ٢٠٠٢ (٢/ ٨٦).

(٣) التلمساني، الشريف أبو عبدالله محمد بن أحمد الحسني، مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، ويليه كتاب مثارات الغَلَط في الأدلة، مؤسسة الرسالة- المكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، تحقيق محمد علي فركوس (ص، ٧١٧-٧١٨).

(٤) ابن القيم: هو الحافظ المحدِّث الأصوليّ الفقيه، الشاعر الأديب اللغوي، تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمية، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر أيوب الشهير ب"ابن قيم الجوزية". ولد سنة ٦٩١هـ، ومات سنة ٧٥١هـ. من تصانيفه: "إعلام الموقعين عن ربّ العالمين"، "مدارج السالكين"، "زاد المعاد". يُنظر: ابن كثير، الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل، البداية والنهاية، دار هجر، تحقيق الدكتور عبد الله عبد المحسن التركي (١٨/ ٥٢٣-٥٢٩)، ابن رجب، ذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٤٤٢-٤٥٢).

(٥) ابن القيم إعلام الموقعين (٢/ ٤).[1]

(٦) الصنعاني، محمد بن إسماعيل، الاقتباس لمعرفة الحق من أنواع القياس، مكتبة السوادي، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ- ١٩٩٥، تحقيق عبد الله بن محمد الحاشدي (ص، ٣٧).

(٧) الدكتور حمدان بن عبد الله نفي الفارق وتطبيقاته في المغني (ص، ٧).

رحمه الله في رسالته: "والقياس من وجهين: أحدهما أنْ يكونَ الشيءُ في معنى الأصل، فلا يختلفُ القياسُ فيه"(١).

ثانيًا: أنّ الإلحاق [بنفي الفارق] أحد طرق إلحاق المسكوت عنه بالمنطوق، فلهذا لا غنًى للمجتهد عنه، قال الغزالي رحمه الله: "اعلم أنّ إلحاق المسكوت عنه بالمنطوقفيه طريقان: الأول: أنْ لا يُتعرَّض للجامع بينهما، بل يُتعرَّض للفارق فقط.

الثاني: أنْ يُتعرَّض للجامع ويُنقَّح مناط الحكم"(٢).

ثالثًا: أنَّ الإلحاق [بنفي الفارق] اعتبره كثيرٌ من الأصوليين أحد أقسام القياس، فلو لم يكن حُجّة لما اعتبروه كذلك. بل قال ابن المنير(٣) في قياس الحجّ على العمرة في الإحصاء: الإحصاء: وهو من الإلحاق بنفي الفارق وهو من أقوى الأقْيسة(٤).

بعد ذكر هذه النقاط تتّضح لنا حجية [الإلحاق بنفي الفارق]، ولزوم العمل به(٥)، قال الشوكاني: "...ليس المراد كلَّ قياسٍ، بل المراد القياساتُ التي يسوغُ العمل بها والرجوع إليها كالقياس الذي علتُهُ منصوصةٌ، والقياس الذي قُطِعَ فيه بنفي الفارق(٦).

المبحث الثاني:التطبيقات الفقهية المعاصرة للإلحاق بنفي الفارق

بعد أنْ تعرّفنا على مفهوم الإلحاق بنفي الفارق وحجيته نأتي إلى ذكر التطبيقات الفقهية المعاصرة.

---

(١) وأما الوجه الثاني: "أنْ يكون الشيءُ له في الأصول أشباه، فذلك يُلْحَقُ بأوْلاها وأكثرها شبهًا فيه. وقد يختلف القايسون في هذا" ا.هـ. يُنظر: الشافعي الرسالة تحقيق أحمد شاكر (ص، ٤٧٩).

(٢) الغزالي، أبو حامد، أساس القياس، مكتبية العبيكان- الرياض ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م (ص، ٦٥).

(٣)هو: صاحب كتاب (المتواري على أبواب البخاري) وقد أشار إليه ابن حجر كثيرًا في فتح الباري وتعقبه. إذنْ ابن المنّير هو: القاضي العلاَّمة الفقيه الأريب، الخطيب أبو العباس، ناصر الدين أحمد بن محمد ابن منصور الجذامي الإسكندراني المالكي.وُلد سنة ٦٢٠هـ، ومات سنة ٦٨٣هـ. من تصانيفه: "البحر الكبير في التفسير"، الانتصاف من الكشّاف". يُنظر ترجمته: العكري، عبد الحي بن أحمد بن محمد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار ابن كثير، ١٤٠٦هـ، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط ومحمود الأرنؤوط (٥/ ٣٨١)، عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، مؤسسة الرسالة (٢/ ١٦٢).

(٤) البخاري، الإمام محمد بن إسماعيل بن بردزبة، صحيح البخاري – مطبوع مع فتح الباري، دار السلام- الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م (٤/ ١٢).

(٥) ينظر: الدكتور حمدان بن عبد الله نفي الفارق وتطبيقاته في المغني (ص، ٩).

(٦) الشوكاني، محمد بن عليّ، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، دار الفضيلة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، تحقيق أبي حفص سامي بن العربيّ (٢/ ٨٥٦).

المطلب الأول: المعاشرة بالواقي الذكري

السؤال المتبادر إلى الذهن هو: هل الزنا باستخدام الواقي الذكري كالزنا المباشر من حيث الأحكام؟

اختلف أهل العلم - رحمهم الله- في الإيلاج بحائل، فالذي عليه المالكية(١) وبعض الحنفية(٢) أنه إذا كان كثيفًا يمنع اللذة فإنه لا يوجب غسلاً ولا يترتّب عليه حدّ، بخلاف الحائل الرقيق الذي توجد معه اللذة وحرارة الفرج.

وذهب الشافعية في الصحيح من مذهبهم(٣) وبعض الحنفية إلى عدم التفريق بين الحائل الكثيف وغيره، واعتبروا الإيلاج كافٍ(٤).

قال الزيلعي(٥)عند كلامه فيما تحل به المطلقة: "ولو لفَّ قَضِيبَه بِخِرْقَةٍ فجامعها وهي لا لا تمنع من وُصُول حرارةِ فرْجِها إلى ذَكَرِهِ يُحلّها للأول"(٦).

وقال القاضي عبد الوهاب المالكي(٧): "مسألة: ولا فَرْقَ بين وُجود الحائل وعدمه إذا لم يكن من الصفاقة بحيث يمنع يمنع اللذة كما لو لم يكن حائل"(٨).

---

(١) يُنظر: القاضي عبد الوهاب المالكي الإشراف على نكت مسائل الخلاف (١/ ١٤٨).

(٢) يُنظر: الزيلعي تبين الحقائق شرح كنز الدقائق (٢/ ٢٥٩).

(٣) يُنظر: النووي المجموع شرح المهذب (٢/ ١٥٢).

(٤) ينظر موقع إسلام ويب، الإيلاج بالعازل الطبي فتوى رقم (٢٠٧٦٨).

(٥) الزيلعي شارح الكنز- ٧٦٢هـ: هو عثمان بن عليّ بن محجن، فخر الدين الزيلعي من أهل زبلع بالصومال، فقيه حنفي، من تصانيفه: "تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق" في الفقه و "الشرح على الجامع الكبير". يُنظر: الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن عليّ بن محمد العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، الناشر مجلس دائرة المعارف العثمانية صيدر أباد- الهند، سنة النشر ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م، تحقيق محمد المعيد ضان (٣/ ٩٥- ٩٦)، الزركلي الأعلام (٤/ ٣٧٣).

(٦) الزيلعي تبين الحقائق شرح كنز الدقائق (٢/ ٢٥٩).

(٧) القاضي عبد الوهاب (٣٦٢- ٤٢٢هـ) هو عبد الوهاب بن عليّ بن نصر بن أحمد أبو محمد الثعلبي البغدادي المالكي، من فقهاء المالكية، من تصانيفه: "النصرة لمذهب مالك"، و "شرح المدونة". يُنظر: الزركلي الأعلام (٤/ ٣٣٥)، العكري شذرات الذهب (٣/ ٢٣٣).

(٨) القاضي عبد الوهاب، الإشراف على نكت مسائل الخلاف، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م، تحقيق الحبيب بن طاهر (١/ ١٤٨).

وقال النووي من الشافعية: "ولو لفَّ على ذكره خرقة وأولجه بحيث غابت الحشفة ولم ينزل ففيه ثلاثة أوجه... والصحيح وُجوب الغسل عليها؛ وبه قطع الجمهور؛ لأنَّ الأحكام متعلقة بالإيلاج وقد حصل"(١).

وقال المرداوي من الحنابلة(٢) عند كلامه على حكم تغييب الحشفة- : "فإنْ وُجد حائل مثل أنْ لفَّ عليه خرقة أوْ أدخل كيس لم يجب الغسل على الصحيح من المذهب قدّمه في الفروع، وقيل: يجب أيضًا وهو ظاهر كلام المصنّف"(٣).

من خلال هذا العرض لمذاهب الأئمة في المسألة يتَّضح أنهم متفقون على أن الحائل الذي لا يمنع الحرارة وتُوجد معه اللذة كَلاً شيء باستثناء الخلاف عن الحنابلة في ذلك.

وبناءً على ذلك: فإنَّ الزنا مع العازل الطبيّ الذي توجد معه اللذة لا فَرْقَ بينه وبين عدمه؛ إذ يحصل لصاحبه ما يحصل لكلّ مرتكب جريمة الزنا من انتهاك الحرمات والاعتداء على فرْج غير مملوك له وكمال اللذة، هذا بالإضافة إلى أن النصوص الشرعية الواردة في الزنا الموجب للحدّ ظاهرها أنَّ مَناط الحكم هو الإيلاج ولا شكَّ أن مستعمل الواقي الذكري أو العازل يُعتبر مُولجًا عُرْفًا ولغةً(٤)، وهذا أمرٌ واضح لا ينبغي التشكيك فيه لدى أيّ طالب علمٍ أمعن النظر جيدًا في المسألة فضلاً عن أنْ يكون عالمًا فقيهًا أصوليًّا.

المطلب الثاني: السّجائر الإلكترونية: (electronic cigarettes)

لقد أفتى السادة العلماء الكرام ومراكز الإفتاء المختلفة بحرمة التَّدخين، السَّجائر والنارجيلة أو الشيشة، وذلك لما لها من آثار سلبية وأضرار صحية لم يعد في تحقيقها شك، بعد تأكيد العلم الحديث وإثبات الدراسات والأبحاث؛ ولأنها من الخبائث التي

---

(١) النووي، أبو زكريا محيي الدين بن شرف، المجموع شرح المهذَّب للشيرازي (٢/ ١٥٢).

(٢) هو الإمام العلاَّمة المحقق، أبو الحسن عليّ بن سليمان بن أحمد المرداوي الصالحي، الحنبلي، وُلد سنة ٨١٧هـ، ومات سنة ٨٨٥هـ. من تصانيفه: "التحبير في شرح التحرير في أصول الفقه"، "الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف" يُنظر: ابن عماد شذرات الذهب (٧/ ٣٤٠- ٣٤٢)، الشوكاني البدر الطالع (١/ ٤٤٦)..

(٣) المرداوي الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١/ ٢٠٦).

(٤) ينظر: ابن عثيمين الشرح الممتع على زاد المستقنع (١/ ٣٣٩- ٣٤٠)، موقع إسلام ويب، الإيلاج بالعازل الطبي فتوى رقم (٢٠٧٦٨).

حرمها الله على أهل الإيمان(١). فهل السيجارة الإلكترونية تأخذ حكم السيجارة العادية الحقيقية عملاً بقاعدة الإلحاق بنفي الفارق؟

ما السيجارة الإلكترونية؟

تمَّ اختراع وتطوير "السيجارة الإلكترونية" ابتداءً في "الصين" عام ٢٠٠٣، وانتشرتْ بعد ذلك السيجارة الإلكترونية إلى دول العالم الأخرى. وتتكون السيجارة الإلكترونية من المكونات التالية:

أ= ى بطارية ليثوم

ب= مصدر للرذاذ: وهو يصدر بخار الدخان بتسخين سائل النيكوتين

ج= خرطوشة (مكان شفط الدخان)

د= حاوية سائل النيكوتين

هـ= سائل النيكوتين: ويوجد عادة في مادة بروبيلين- غليكول والغليسيرين، فعندما يسحب المدخن الهواء من السيجارة الإلكترونية يتم تسخين سائل النيكوتين لخلق البخار الذي يحتوي على النيكوتين والذي يستنشقه المدخن بنفس طريقة استنشاق الدخان من السجائر التقليدية(٢).

وكون تدخين السجائر الإلكترونية جديدًا، فإن الأبحاث مازالت محددة ومتعارضة أحيانًا، ولكن سأحاول أن أستعرض أهم الأبحاث في هذا السياق والإجابة على أهم الأسئلة التي تحير القراء عن هذا النوع الجديد من التدخين.

هل السيجارة تساعد على الإقلاع عن التدخين؟ خلصت دراسة جديدة في الولايات المتحدة إلى أن السيجارة الإلكترونية ليست على ما يبدو فعالة في المساعدة على الإقلاع

---

(١) وممن أفتى بحرمة التدخين دار الإفتاء المصرية في الفتوى الصادرة برقم (٣٩٦٦)، والمنشور تحت عنوان"حكم التدخين" ، وكذا مركز الفتوى في موقع الشبكة الإسلامية. وقد أفتى بحرمة ذلك علماء كرام كالشيخ ابن عثيمين والشيخ عبد العزيز بن باز والشيخ يوسف القرضاوي وغيرهم كثير رحم الله الجميع. يُنظر: ابن عثيمين، الشرح الممتع على زاد المستقنع (١٥/ ٩).

(٢) يراجع: موقع الإسلام سؤال وجواب، المشرف العام الشيخ محمد صالح المنجد، سؤال رقم: (١٧٠٩٩٩).

عن التدخين، مشيرةً إلى أن مستخدمي هذا الاختراع لا يتخلون عن التدخين أكثر من باقي المدخنين([١]).

ونتاج هذه الدراسة تدعم دراسات أخرى أشارت إلى أن السيجارة الإلكترونية لا تزيد عدد المدخنين الذين يقلعون عن التدخين؛ لذلك لابد من منع الإعلانات التي تؤكد أو تلمح إلى أن السيجارة الإلكترونية فعالة في المساعدة على الإقلاع عن التدخين لأن هذا الأمر لم يثبت علميًّا وهو أمر مشاهد بين مستخدمي السجائر الإلكترونية.

هل السجائر الإلكترونية غير ضارة بالصحة؟

توصل الباحثون في المعهد الياباني للصحة في دراسة حديثة نشرت في مجلة: (int j environ res public health ٢٠١٤ oct ٢٩) إلى وجود نسبة عالية من الفورمالدهيد والسيتالدهيد في سائل السيجارة المسخن. وقد أظهرت هذه الدراسة أيضًا أن نسبة الفورمالدهيد والسيتالدهيد تزداد أكثر مع ارتفاع حرارة الجهاز كما اكتشفت هاتان المادتان الضارتان في البخار الناتج أيضًا([٢]).

وفي دراسة أخرى كشف باحثون في جامعة بورتلاند الأمريكية في دراسة نشرت في مجلة (New england j med ٢٠١٤) أن الاستنشاق العميق للسجائر الإلكترونية ينطوي على خطر الإصابة بمرض السرطان أكثر بخمسة أضعاف إلى ١٥ ضعفًا من تدخين السجائر العادية.

منظمة الصحة العالمية تحذر:

نتيجة للأبحاث المتوفرة فقد حذرت منظمة الصحة العالمية من هذه السجائر، فقد حذرت منظمة الصحة العالمية ابتداء عام ٢٠٠٦ من مخاطر استخدام السيجارة الإلكترونية التي يروج لها في الأسواق على أنها بديل عن التوقف عن التدخين([٣]).

([١]) أشار معدو الدراسة التي نشرت نتائجها في مجلة jamapediatr. ٢٠١٥ feb,١٦٩ ٢:١٧٧-٨٢. (D٠i:١٠,١٠٠/jamapedia) إلى أن هذه النتيجة تعزز خلاصات أبحاث سابقة أظهرت أن هذه السيجارة التي ليس لها أي إطار قانوني أمريكي، لا يقدم أي مساعدة خاصة على وقف التدخين خلافًا لما يروج له مصنوعها.

(٢) وللوقوف على تفاصيل أجزاء السيجارة وقراءة ما يتعلق بها من الناحية الطبية: انظر alriyadh.com/٢٠١٠/٠٩/٠١article٥٥٦٣٨٢.html.

([٣]) قرار (٩) fct/cop٦ الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ.

وحذرت لاحقا عام ٢٠٠٨ من استخدام السيجارة الإلكترونية، حيث تلخصت مآخذ المنظمة على صانع السيجارة الإلكترونية في ان فعاليتها في المساعدة على الإقلاع عن التدخين لم تثبت علميا وأن السائل الكيماوي المستخدم فيها قد يكون سامًّا.

وحذرت المنظمة مجددًا في أغسطس ٢٠١٤ من السجائر الإلكترونية وطالبت بالبدء في تطبيق إجراءات صارمة حول تدخين السجائر الإلكترونية عبر منع تسويقها للأطفال القصر ومنع تدخينها في الأماكن والفضاءات العامة المغلقة.

الحكم الشرعي للسجائر الإلكترونية:

وبناءً على النتائج التي توصل لها الباحثون، فإنَّ الباحث يرى إلحاق السيجارة الإلكترونية بالسيجارة العادية الحقيقية بجامع الإضرار في كلٍّ؛ حيث إن وجود النيكوتين فيها دليل على أنه لا فرْق بينها وبين السيجارة العادية الحقيقية، ولا فرق بينها وبين علكة النيكوتين أو التبغ، ولصقة النيكوتين وغيرهما مما يشبههما، و "النيكوتين" مركب سام يعد من أخطر المواد المضرة الموجودة في التبغ - الدخان -([1]).

المطلب الثالث:قضاء القاضي المشوَّش التفكير

عن أبي بكرة قال: سمعت النبيّ صلى الله عليه وسلم يقول: (لا يقضينَّ حكمٌ بين اثنين وهو غضبانٌ)([2]).

ففي الحديث حكمٌ هو: النهي عن القضاء، وقد أنيط هذا الحكم بوصفٍ هو الغضب، لكن الفقهاء رحمهم الله نقَّحوا المناط فقالوا: العلَّة أعمّ من الغضب؛ بل هو تشويش الذهن والتفكير، سواء كان بسبب الغضب أو الجوع أو العطش أو غيره؛ لأنه لا فرْق بين تلك الأمور([3]).

---

(١) وللوقوف على تفاصيل أجزاء السيجارة وقراءة ما يتعلق بها من الناحية الطبية: انظر alriya.com/٢٠١٠/٠٩/٠١article٥٥٦٣٨٢.html

(٢) أخرجه البخاري، واللفظ له- كتاب الأحكام، باب هل يقضي القاضي أو يُفتي وهو غضبان، برقم (٦٦٢٥) ابن حجر فتح الباري (٢٠/ ١٨٢)، وسلم- كتاب الأقضية، باب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان، برقم (٣٢٤١) صحيح مسلم (٩/ ١١٦).

(٣) يُنظر: ابن عثيمين الشرح الممتع على زاد المستقنع (١٥/ ٣٠١- ٣٠٣)، شبكة الألوكة، تنقيح المناط عند الأصوليين وتطبيقاته الفقهية للناصر إسماعيل بورورو، تحت إشراف الدكتور خالد الجريسي والدكتور سعد الحميد.

يقول ابن عرفة(١): "اتفق العلماء على إناطة الحكم بأعمّ من الغضب وهو الأمر الشاغل، وإلغاء خصوص الغضب وسمُّموا هذا الإلغاء والاعتبار بتنقيح المناط"(٢).

وقال ابن دَقِيق العيد(٣): "النصّ وارد في المنع من القضاء حالة الغضب وذلك لما يحصل للنفس بسببه من التشوش الموجب لاختلال المنظر وعدم استيفائه على الوجه وعدَّاهُ الفقهاء بهذا المعنى إلى كلّ ما يَحْصُل منه ما يُشوّش الفكر كالجوع والعطش وهو قياس مَظِنَّة على مظنَّة"(٤).

---

(١) ابن عرفة (٧١٦- ٨٠٣هـ) هو محمد بن محمد بن عرفة الورغمي، إمام تونس وعالمها وخطيبها ومفتيها، كان من كبار فقهاء المالكية، من تصانيفه: "المبسوط" في الفقه سبعة مجلدا، "والحدود" في التعريفات الفقهية. يُنظر: الزركلي الأعلام (٧/ ٢٧٢).

(٢) محمد عليش، منح الجليل شرح على مختصر سيد خليل، دار الفكر، سنة النشر ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م (٨/ ٣٠٢).

(٣) ابن دقيق العيد: هو الشيخ الإمام العالم العلاَّمة الحافظ القاضي محمد بن عليّ بن وهب، أبو الفتح القشيري المنفلوطي، المجتهد شيخ الإسلام وُلد سنة ٦٢٥هـ- ومات سنة ٧٠٢هـ، من تصانيفه: "شرح عمدة الأحكام"، "الإمام في الأحكام"، "الاقتراح في علوم الحديث". يُنظر: ابن كثير البداية والنهاية (١٨/ ٣٠- ٣١)، ابن عماد الشذرات الذهب (٦/ ٥- ٦).

(٤) ابن دقيق العيد، تقي الدين أبو الفتح محمد بن عليّ بن وهب بن مطيع القشيري، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م، تحقيق مصطفى شيخ مصطفى ومدثر سندس (١/ ٤٦٧).

الخاتمة:

نتائج البحث:

بعد هذه الدراسة حول الإلحاق بنفي الفارق عند الأصوليين وتطبيقاته الفقهية المعاصرة خلص البحث إلى النتائج أبرزها ما يلي:

١- أن الإلحاق بنفي الفارق حجة يُستدل به عند الأصوليين في تخريج العلة وبيان مَناطها.

٢- أن الإلحاق بنفي الفارق لا يتأتَّى إلا عندما يكون هناك شبه أو مماثلة بين الأصل والفرع، وذلك الشبه هو الذي يمثل العلة الجامعة الصحيحة بين الأصل والفرع.

٣- كان للإلحاق بنفي الفارق الأمثلة التطبيقية الحديثة والنوازل الجديدة:-

*الواقي الذكري:

*السجائر الإلكترونية:

*قضاء القاضي المشوَّش التفكير:

التوصيات:

يوصي الباحث في نهاية بحثه بما يلي:

١- الاعتناء بالمادة الأصولية منهجًا وتنزيلاً خاصة ما يتعلَّق بباب القياس الأصوليّ، إذ هو أوسع المباحث الأصولية تطبيقًا في المستجدات والنوازل المعاصرة.

٢- أوصي الباحثين بالجمع بين النظرية الأصولية وتطبيقاتها الفقهية لما في الجمع بين النظرية والتطبيق من تفعيل المادة الأصولية والخروج بها عن دواعي الجمود التي يدَّعيها بعض من يسمّوْن بالمفكرين العلماء حديثًا.

٣- العناية بالإلحاق بنفي الفارق في المسائل المسجدة على مستوى مجامع الفقه ومراكز البحث.

٤- دعوة الباحثين إلى كتابات علمية توضح طرق إلغاء الفارق بين الفرع والأصل عند تعدد العلل وإيراد الأمثلة التطبيقية الحديثة والنوازل الجديدة.

وفي الختام أدعو الله سبحانه أن يتقبل هذا العمل ويجعله في ميزان حسناتنا يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم،، وأن يغفر لي ولولدي ولمشايخي وأن

يكشف الغمة والكرب عن هذه الأمة كما أسأله سبحانه أن يغفر لي ما وقع مني من خطأ أو نسيان أو تقصير، فالكمال لله تعالى وحده والعصمة من صفات أنبيائه، ويكفيني أن لكل مجتهد نصيب.

سبحانك الله وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك

أهم المصادر والمراجع:

١- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، المنخول من تعليقات الأصول، دلر الفكر، الطبعة الثالثة ١٩٩٨م، تحقيق محمد حسن هيتو.

٢- الجويني، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، التلخيص في أصول الفقه، دار البشائر الإسلامية- بيروت، سنة النشر ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م، تحقيق عبد الله جولم النبالي وبشير أحمد الغماري.

٣- ابن أمير الحاج، التقرير والتحرير في علم الأصول، دار الفكر- بيروت، سنة النشر ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٤- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين، المحصول في علم أصول الفقه، مؤسسة الرسالة، تحقيق الدكتور طه جابر فياض العلواني.

٥- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد الأندلسي، الأحكام في أصول الأحكام، دار الحديث، سنة النشر ١٤٠٤هـ.

٦- ابن منظور، محمد بن مكرّم بن عليّ بن أحمد، لسان العرب ، دار المعارف ، كورنيش النيل– القاهرة، تحقيق عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذل.

٧- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكي ، معجم مقاييس اللغة ، دار الفكر، الطبعة ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م، تحقيق عبد السلام محمد هارون.

٨- التلمساني، الشريف أبو عبدالله محمد بن أحمد الحسني، مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، ويليه كتاب مثارات الغَلَط في الأدلة، مؤسسة الرسالة- المكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م، تحقيق محمد علي فركوس.

٩- الصنعاني، محمد بن إسماعيل، الاقتباس لمعرفة الحق من أنواع القياس، مكتبة السوادي، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ- ١٩٩٥، تحقيق عبد الله بن محمد الحاشدي.

١٠- ابن كثير، الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل، البداية والنهاية، دار هجر، تحقيق الدكتور عبد الله عبد المحسن التركي.

١١- الشوكاني، محمد بن عليّ، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، دار الفضيلة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، تحقيق أبي حفص سامي بن العربيّ.

١٢- القاضي عبد الوهاب، الإشراف على نكت مسائل الخلاف، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م، تحقيق الحبيب بن طاهر.

١٣- موقع إسلام ويب، الإيلاج بالعازل الطبي فتوى رقم (٢٠٧٦٨).
١٤- موقع الإسلام سؤال وجواب، المشرف العام الشيخ محمد صالح المنجد.
١٥- شبكة الألوكة، تنقيح المناط عند الأصوليين وتطبيقاته الفقهية للناصر إسماعيل بورورو، تحت إشراف الدكتور خالد الجريسي والدكتور سعد الحميد.
١٦- ابن دقيق العيد، تقي الدين أبو الفتح محمد بن عليّ بن وهب بن مطيع القشيري، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م، تحقيق مصطفى شيخ مصطفى ومدثر سندس
١٧- محمد عليش، منح الجليل شرح على مختصر سيد خليل، دار الفكر، سنة النشر ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م .